



حفظه الله،

عطوفة الأخ / د. رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع / التقرير الشهري الخاص بأنشطة وإنجازات الوحدة القانونية عن شهر (مارس) 2021م

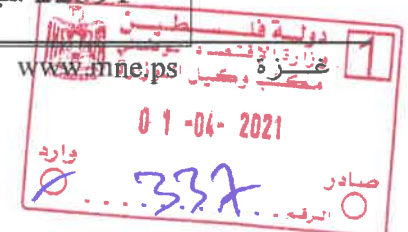
نهديكم أطيب التحيات وبالإشارة للموضوع أعلاه ، فيما يلي بياناً بأهم الأعمال والنشاطات التي تم إنجازها من قبل الوحدة القانونية خلال شهر (مارس) 2021م المنصرم للتفضل بالإطلاع :-

1. إحالة عدد (82) قضية للنائب العام بشأن أشخاص قاموا بارتكاب العديد من الجرائم والمخالفات الإقتصادية خلافا لقانون حماية المستهلك رقم 21 لسنة 2005م وقانون الموازين والمقاييس والمكاييل وقانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 لسنة 2000 وقانون المصادر الطبيعية رقم 1 لسنة 1999 وقانون دمج ومراقبة المعادن الثمينة رقم 5 لسنة 1998 والقرار بقانون رقم 11 لسنة 1966 بشأن قمع التدليس والغش التجاري وغيرها ، حيث توزعت تلك الإحالات على المحافظات المختلفة لقطاع غزة وذلك على النحو التالي :

محافظه غزة	محافظه شمال غزة	محافظتي الجنوب	منطقة الوسطى
49 إحالة	10 إحالات	-----	23 إحالة

2. إجراء عدد (78) تسوية مالية وتصالح مع عدد من التجار وذلك بدفعهم لمبالغ مالية لارتكابهم مخالفات وتجاوزات خلافا لقانون حماية المستهلك رقم 21 لسنة 2005م وقانون الموازين والمقاييس والمكاييل وقانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 لسنة 2000 وقانون المصادر الطبيعية رقم 1 لسنة 1999 وقانون دمج ومراقبة المعادن الثمينة رقم 5 لسنة 1998 والقرار بقانون رقم 11 لسنة 1966 بشأن قمع التدليس والغش التجاري وغيرها ، حيث بلغ إجمالي قيمة التسويات المالية المحصلة من قبلهم بمبلغ وقدره (48405) ثمانية وأربعون ألفاً وأربعمائة وخمسة شواقل حيث توزعت تلك التسويات على المحافظات المختلفة لقطاع غزة وذلك على النحو التالي:

محافظه غزة	محافظه شمال غزة	محافظتي الجنوب	محافظه الوسطى
(27 تسوية مالية)	(25 تسوية مالية)	(6 تسويات مالية)	(20 تسوية مالية)
22391 شيقل	10004 شيقل	2100 شيقل	13910 شيقل





4. إعداد (24) مذكرة للنيابات المتخصصة بشأن وقف تعقب أشخاص قاموا بتسوية مخالفاتهم لدى الوزارة حيث شملت تلك المذكرات محافظات قطاع غزة المختلفة على النحو التالي:

محافظه غزة	محافظتي الجنوب	محافظه الشمال	محافظه الوسطى
5 مذكرات	مذكرتان	11 مذكرة	6 مذكرات

5. المتابعة مع التجار وأصحاب الشركات التجارية لتحصيل قيمة المطالبات المالية المستحقة عليهم بعد فحص العينات الخاصة ببضائعهم حيث بلغ إجمالي عدد المطالبات التي تم تحصيلها عدد (1) مطالبة مالية بمبلغ إجمالي وقدره (260) شغل حيث توزعت تلك المطالبات المالية المحصلة على المحافظات المختلفة لقطاع غزة وذلك على النحو التالي :

محافظه غزة	محافظه شمال غزة	محافظتي الجنوب	محافظه الوسطى
-----	-----	-----	260 شغل

6. تنظيم وتحرير عدد (83) سند إقرار وتعهد على أشخاص قاموا بارتكاب مخالفات للقوانين والأنظمة والقرارات الوزارية وذلك بعد ورود محاضر ضبط بشأنهم للوحدة القانونية واستدعائهم بهذا الخصوص حيث توزعت تلك التعهدات على المحافظات المختلفة لقطاع غزة وذلك على النحو التالي :

محافظه غزة	محافظه شمال غزة	محافظتي خانيونس ورفح	محافظه الوسطى
26 تعهد	27 تعهد	10 تعهدات	20 تعهد

7. مشاركة مدير عام الوحدة القانونية في عضوية مجلس تدقيق الحسابات بوزارة المالية .
8. المشاركة في لجنة إتلاف الوثائق والمستندات .
9. إنجاز ورشة عمل لدى الغرفة التجارية بعنوان (طريقة تسجيل مشاريع الريادة وتسهيلات الوزارة لها) وذلك بالشراكة مع الإغاثة الزراعية .
10. إعداد ورقة عمل قانونية تحت عنوان (الأساس القانوني لملاحقة التزوير والنقل في العلامات التجارية) وذلك لتقديمها في ورشة عمل متخصصة ستقوم بها الإدارة العامة للتجارة والمعابر .
11. مشاركة مدير عام الوحدة القانونية في لجنة خارجية برئاسة وزارة العدل حول طلب تسجيل جمعية رجال الأعمال كتنقابة في وزارة العدل .
12. مشاركة مدير عام الوحدة القانونية في لجنة تعديل قانون السلطة القضائية .





13. المتابعة مع المكاتب الفرعية بخصوص المحاضر والشكاوى الواردة بشأن المخالفات الاقتصادية.
14. المتابعة مع نيابات محافظات قطاع غزة المتخصصة بشأن المخالفين المحليين للنيابة العامة من طرف الوحدة القانونية ، ومتابعة الأحكام القضائية الصادرة بشأنهم .
15. معالجة العديد من المحاضر الواردة بشأن مخالفات قانون حماية المستهلك و التعليمات الفنية الإلزامية والإدارة العامة للصناعة والإدارة العامة للتجارة والمعايير ومديرية المعادن الثمينة ودائرة الملكية الفكرية والوكالات التجارية وذلك بعد متابعة المخالفين للوحدة القانونية وتسوية المحاضر الواردة بشأنهم مثل (وضع بطاقة بيان على السلع والبضائع وتعريب المنتجات) وغير ذلك من المعالجات .
16. الرد على القضايا والطلبات المرفوعة من الوزارة أو عليها من خلال النيابة العامة .
17. استقبال العشرات من المحامين والمستشارين القانونيين والمواطنين لإنهاء إجراءاتهم لدى الإدارات المختلفة للوزارة .
18. مواصلة تقديم العون و الإرشاد القانوني التحريري و الشفهي لجميع الإدارات والدوائر في وزارة الاقتصاد الوطني بخصوص القوانين النازمة لعمل الوزارة .

مع خالص الاحترام و التقدير لسيادتكم

فلسطين
المستشار / أ. يعقوب الغندور
مدير عام الوحدة القانونية ومراقب الشركات



نسخة مع الإحترام /

- الإدارة العامة لمكاتب الفرعية و حماية المستهلك.
- دائرة الإعلام.
- الإدارة العامة للدراسات.
- الملف.

